مجلة العلوم السياسيّة

اسم المقال: التعددية السياسية في دول المشرق العربي (أسس التجربة وحدود الممارسة)
اسم الكاتب: م.د. عمر جمعة عمران
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/194
تاريخ الاسترداد: 2026/11/01 06:20 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة العلوم السياسيّة جامعة بغداد ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

التعددية السياسية في دول المشرق العربي
( )

(*)

. .

ملخص البحث

تعد الدول العربية واغلب دول المشرق العربي من الدول التي اتجهت نحو تطوير حياتها السياسية من خلال تبني التعددية السياسية بطريقة تحدد الية السلوك السياسي وتطور الهياكل السياسية والمؤسسات من خلال السماح العلني لقوى اجتماعية للمشاركة في القرارات العامة للمجتمع ولعمل الاحزاب السياسية في التنافس الانتخابي للحصول على المقاعد النيابية ، ورغم ان مؤشرات الحياة السياسية العربية بشكل عام لم ترتقي إلى التأثير تداول السلطة بشكل حقيقي ، الا أنها شهدت قدرا من الانفتاح والإصلاحات الديمقراطية على هياكل أنظمتها السياسية منذ بداية التسعينيات القرن الماضي وهي تحولات ايجابية باتجاه التحول الديمقراطي . وسوف يتناول بحثنا هذا وفي مبحثين مفهوم التعددية السياسية والعوامل المودية الى تبني الخيار التعددي والمعوقات التي تعترض هذا الخيار في المبحث الاول وفي المبحث الثاني سوف يتم التطرق الى نماذج من دول المشرق التي أخذت بالاتجاه نحو التعددية منذ نهايات القرن الماضي.

المقدمة

تكمن أهمية البحث في موضوع التعددية السياسية من كونها أهم الركائز الأساسية في تقييم الأنظمة السياسية لمعظم الدول الديمقراطية الحديثة ، كما أنه قد لأنجد نظاماً ديمقراطياً في عالمنا المعاصر بعيداً عن وجود أحزاب أو جماعات المصالح أو قوى تلعب دوراً مهماً وأساسياً في الحياة السياسية وفي صنع القرار السياسي ، فالديمقراطية في معناها الدقيق والشامل أنما هي مشاركة المواطنين في ممارسة السلطة السياسة عن طريق انتخاب ممثلين عنهم بواسطة الاقتراع العام ، وهذه التجمعات التي

(*) كلية العلوم السياسية-جامعة بغداد.

تعرف بالقوى السياسية نشأت لكي تلعب دور الوسيط بين المواطنين والسلطة او الحكام اضافة الى التأثير بفاعلية كبيرة في سياسة القابضون على السلطة . كما ان الممارسة الديمقراطية عادة ما تحتاج الى مصادر للمشاركة السياسية في اتخاذ القرارات العامة للمجتمع ، الى جانب مايفرضه الحق القانوني والسياسي الذي ينص على مشاركة الملزمين بتلك القرارات والخيارات العامة في اتخاذها ، ومن هنا فان حرية تكوين الاحزاب السياسية وجماعات الضغط ومؤسسات المجتمع المدني والسماح لها بالمشاركة بالتأثير على القرار السياسي سوف يودي الى توازن في المصالح وتوافق في الإرادات المجتمعية لحصولها على سمة التراضي والقبول .

وتعد الدول العربية واغلب دول المشرق العربي وفق ماتم الإشارة اليه أنها اتجهت نحو تطوير الحياة السياسية من خلال تبني التعددية السياسية وذلك من خلال السماح العلني لعمل الاحزاب السياسية في التنافس الانتخابي للحصول على المقاعد النيابية وتشكيل الحكومات ، ورغم ان مؤشرات الحياة السياسية العربية بشكل عام لم ترتقي إلى التأثير تداول السلطة بشكل حقيقي ، الا أنها شهدت قدرا من الانفتاح والإصلاحات الديمقراطية على هياكل أنظمتها السياسية منذ بداية التسعينيات القرن الماضي وهي تحولات ايجابية باتجاه التحول الديمقراطي.

واستنادا الى ماسبق سوف يتناول بحثنا هذا وفي مبحثين مفهوم التعددية السياسية والعوامل المودية الى تبني الخيار التعددي والمعوقات التي تعترض هذا الخيار في المبحث الأول وفي المبحث الثاني سوف يتم التطرق الى النماذج التي أخذت بالاتجاه نحو التعددية منذ نهايات القرن الماضي

المبحث الأول : العوامل المؤثرة في الاتجاه نحو التعددية السياسية

اولاً : مفهوم التعددية السياسية

ترجع صيرورة المفهوم والديناميات التي تقف وراء تطوره ، إلى نهاية القرن السابع عشر، لاسيما الصياغات الفكرية والسياسية التي تميز بها مفكرو العقد الاجتماعي (لوك ، هوبز، مونتسكيو) اذ تم التأكيد على ضرورة قيام الدولة على أساس الرضا والقبول العام للحد من السلطة المطلقة للدولة [1]. وبذلك يعد مصطلح حديث الظهور

والاستخدام وهو من حيث المفهوم وثيق الصلة بمصطلح الديمقراطية الغربي ، حيث تبلور معه وتأثر بما شهدته المجتمعات من تطورات واحدث وما رسخ فيها من تقاليد في ممارسة عملية الحكم وكذلك في أطار مؤسسات العملية السياسية[٢] . وفي اطار التشابك المفهومي بين الديمقراطية والتعددية السياسية أصبح من المنطقي الإشارة اليهما في سياق دراسة وتحليل العملية الديمقراطية لاعتبار التعددية السياسية مظهرا او آلية من آليات الممارسة الديمقراطية [٣] . على الرغم من ثمة تمايز بين الديمقراطية كنظام سياسي وقيمي والتعددية السياسية كشكل لتنظيم الحياة السياسية ، اذ ان الإقرار بالتعددية السياسية وبحق الجماعات المختلفة في تنظيم نفسها والتركيز على أهمية القنوات المتعددة التي يمكن من خلالها التعبير عن مصالح هذه الجماعات ومراقبة ممثليهم والتأثير في تطور السياسات ، وهذه جميعها تعبر عن جوهر تنظيم الحياة السياسية لتحديد شكل المشاركة السياسية الى جانب تبرير شرعية النظام السياسي . أي بمعنى ان وجود التعددية كاسلوب للحكم والمؤسسات لاترتبط بالديمقراطية اي بمن يمثل موقع السلطة فقط وانما ترتبط كذلك ببنية السلطة وحدودها [٤] . وبذلك فأن التعددية السياسية تشير إلى الترتيبات المؤسسية المحدودة لتوزيع وتقاسم السلطة السياسية والدفاع المبدئي عن هذه الترتيبات ، الى المسلك الذي يمكن عن طريقه الوصول إلى فهم السلوك السياسي . والتعددية السياسية هي نوع من التنظيم الاجتماعي يتعلق ببنية النظام السياسي واليات عمله فالواقع الاجتماعي ينطوي عادة على تعدد الاتجاهات والمذاهب الفكرية وهذا التنوع نتيجة تلقائية لتنوع ظروف الواقع بين حين واخر ، فالتعددية السياسية هي انعكاس وتمثيل للتعددية الاجتماعية كون التعددية حقيقة مجتمعية تشهدها الإنسانية [٥] . وتبعا لذلك فان التعددية السياسية تتخذ أشكالا مختلفة في إطار تنوع القوى والتنظيمات الاجتماعية داخل المجتمع ، ومن بينها الإقرار بوجود تعددية حزبية التي تعد ضمن التعددية السياسية ، أي انها إحدى صيغ التعبير عنها فالتعددية السياسية هي التي تحتضن كل القوى والمؤسسات داخل المجتمع ، وهذا الاحتضان من شانه ان يتيح المجال أمام الأحزاب السياسية في ان تشارك في السلطة وان تتحمل جزء من العبء في أدارة المجتمع ، وهذه هي الغاية من التعددية السياسية وسبب وجودها اذ السماح لأحد إطراف التعددية بالوصول الى السلطة

مع حيادية الدولة تجاه تلك التعدديات ، حيث ان حيادية الدولة تتلاشى عندما تتدخل لتحقيق مصالح أي مجموعة على حساب الأخرى .

ثانياً : العوامل المؤثرة في الاتجاه نحو أقرار التعددية السياسية

أصبح الاتجاه نحو تبني الديمقراطية والتعددية السياسية ظاهرة سياسية واسعة تفرض نفسها على اغلب مناطق العالم منذ نهايات القرن العشرين ، وقد شهدت دول المشرق العربي جوانب وانعكاسات تاثير جملة من العوامل الداخلية والخارجية حملها على الاستجابة لدواعي تغيير وهجر جوانب متعددة من القوالب السياسية التي أصبحت عاجزة عن محاكاة التحولات الديمقراطية والتعددية .

ومن ابرز العوامل المساهمة في دفع عملية التحول الديمقراطي وإقرار التعددية السياسية :

أ : العامل الدولي :

حيث يربط عدد من المحللين المعاصرين بين الاتجاهات الجديدة نحو تبني الديمقراطية والتعددية السياسية وبين التوجهات العالمية لمرحلة مابعد الحرب الباردة التي انصبت حول ضرورة التخلي عن إيديولوجية النظم الشمولية والدكتاتورية او التي ورثتها الدول من حقب الاستعمار او الأنظمة الحزبية الواحدية والثورية واستبدالها بأنظمة ديمقراطية تقوم على التعدد الحزبي [٦].

ويرى هنتنغتون العوامل المؤثرة والمساهمة في هذا التحول تتمثل بـ [٧] :

١. تفاقم مشكلة الشرعية (شرعية الأداء) في النظم الاستبدادية في عالم اخذ يزداد فيه قبول الأنظمة الديمقراطية التي بدأت أكثر فاعلية في الأداء الناجح .
٢. حصول تغيرات في سياسات القوى العظمى .
٣. تشجيع الدول التي تمثل النموذج الديمقراطي الدول الأخرى على المضي في اتجاه التحول الديمقراطي .

وفي اطار ازدياد الحركات والجماعات المدافعة عن حقوق الإنسان ، وتحول قضية الديمقراطية الى قضية عالمية يوليها الغرب أهمية كبرى ، أصبحت قيم الديمقراطية والتعددية السياسية والتسامح الفكري قضايا عالمية يتم التعامل مع حكومات تلك الدول وتقييمها انطلاقا من تلك الأسس [٨]. وبالرغم من وجاهة هذا المنظور الا انه لايمكن ان يفسر التحول نحو التعددية الا من ناحية دعائية اذ اثبتت تجارب عربية لاسيما في دول

الخليج العربي عن وعود بالديمقراطية والسماح بحرية التعبير والتعدد في الرأي إبان احتلال الكويت الا انها سرعان ما وقعت في اطار حث الغرب والولايات المتحدة على المساهمة في تحرير الكويت إضافة الى توفير الغطاء الدعائي لاستمرار الحصول على المعونات وتامين التأييد لاستمرار نخب معينة في السلطة [٩] .

ب : العامل الداخلي :

شهدت العديد من دول المشرق العربي وباختلاف أنظمة حكمها (جمهورية ، ملكية ، اميرية) حركة تغيير باتجاه تبني بعض الأسس الديمقراطية في حكمها وقد اخذ هذا الاتجاه اشكالا متفاوتة من حيث التعبير والتنظيم او باتجاه ينسجم ويتلائم مع تصورات تلك الأنظمة في ضبط عملية الإصلاحات السياسية والياتها ففي بعض الحالات عد الهدف الأساسي للاتجاه نحو تبني الديمقراطية والتعددية هو محاولة احتواء ضغط القوى المتعددة الجماهيرية والسياسية التي اخذت تعبر عن آراءها بشكل قوي وحصرها في نطاق تامين استمرارية النخب الحاكمة حيث ان مشروعيتها القائمة على الانجازات الاقتصادية والاجتماعية قد اخذت تتآكل بسبب عوامل عديدة منها[١٠] :

١. ظهور التفاوت الاجتماعي والاقتصادي الحاد في اطار المجتمع وغياب ضمانات الحد الادنى .
٢. طغيان العنصر الشخصي على العملية السياسية وضعف التنظيمات الوسطية المودية الى غياب الإطار النظامي المؤسسي الازم لعملية المشاركة السياسية .
٣. غياب او ضعف الطبقات او القوى الاجتماعية الوسطى .
٤. انخفاض درجة الوعي السياسي لنقص الخبرات وغياب مظاهر الحرية الإعلامية.

ولتفادي احتمالات انفجار المطالب بشك لايمكن السيطرة عليها ولاحتواء هذه المطالب بلورت النخب الحاكمة تصورها للاتجاه بالاخذ بالتعددية السياسية ، ففي الاردن مثلا كانت انتخابات عام (١٩٨٩) تعبيرا عن الضائقة الاقتصادية التي شهدها الاردن وصاحبتها اضطرابات شعبية ووجد النظام نفسه مدفوعا في عملية اصلاح سياسي والاخذ بالتعددية السياسية [١١] . وهناك اتجاه يرى بان التعددية تاتي حتما بزوال حكم الدكتاتورية والسلطوية التي تلغي التعددية والمؤسسات السياسية والجماعات المعارضة وتعصف

بالحياة الحريات السياسية والمدنية [١٢] ، فعلى الرغم من طبيعة ونوع التغيير الذي حصل للنظام السياسي في العراق فان التعددية قد فرضت نفسها لدى جميع النخب والجماهير العراقية وكذلك على المستوى الرسمي والشعبي [١٣] .

ومن جانب اخر فان ما احدثته ثورة المعلومات وسهولة الاتصال عبر وسائل الاعلام من زيادة الوعي لدى المواطنين داخل المجتمعات ، من دون قدرة الدول على الاستئثار بسلطتها على ضبط هذه التطورات على اقليمها، قد ادى الى عدم قدرة الدول م حجب التطورات الديمقراطية التي تجري في العالم ، وفي ضوء ذلك سعت بعض الانظمة الى ترتيب الداخل حفاظا على نفسها من السقوط .

ثالثاً : معوقات الأخذ بالتعددية السياسية

تشير بعض الدراسات الى وجود عدد من المعوقات التي تتسبب في التأثير على الاختيارات السياسية وهي تشكل عوائق ذاتية لاستيعابها ، كما انها قد تكون حقيقية او قد تكون مجرد تبريرات تقدمها الأنظمة السياسية ومن تلك المبررات :

١. ضعف الوحدة الوطنية : ان انعدام او ضعف الوحدة الوطنية له اثاره السلبية على الحياة السياسية في الدولة حيث تودي غالبا إلى عدم الاستقرار السياسي ومن ثم من شانه ان يودي الى ظهور التنظيمات والاحزاب السياسية على اساس الانتماءات الفرعية وبالتالي تكون محور برامجها مكرس للدفاع عن تلك المكونات الفرعية وبالنتيجة يودي الى تشويه واضح للنظام الديمقراطي والتعددية السياسية وافساد للعملة السياسية [١٤] .
٢. ضعف المعارضة السياسية في دول المشرق العربي عموما وفي ظل قيود سياسية وقانونية متعددة وصارمة احيانا [١٥] .
٣. سيطرة قوتين رئيستين على المناخ الفكري والسياسي لمنطقة المشرق العربي ، الاولى هي النظم السياسية الحاكمة التي بعضها يستند الى احزاب جامدة لاتواجه أي معارضة حقيقية ، والقوة الثانية هي الحركات الاسلامية التي تستخدم الدين في اعمالها السياسية ، فالسلطات الحاكمة تبرر عدم الاخذ بالإصلاحات والتعددية كنوع من الدفاع عن المجتمع ضد سيطرة التطرف والطرف الثاني يستغل ابعاده من الحياة السياسية لجلب التعاطف معه ، وقد لجات دول مثل (الاردن واليمن والكويت) إلى تطوير تيار أسلامي ديمقراطي يتحلى بنوع من قبول التعددية السياسية والبرغماتية السياسية [١٦] .

٤. هناك ارتباط قوي بين الاتجاه نحو التعددية وبين القضايا الأمنية والجيوستراتيجية ، وهذا الربط نابع من خصوصية المنطقة أساسا اذ تاثرت دول هذه المنطقة بتاثير الصراعات الإقليمية والصراع الفلسطيني الإسرائيلي ، اذ زادت من عزلة الإصلاحيين والديمقراطيين وتراجعت الضغوط باتجاه النظم الحاكمة لأجراء الإصلاحات الداخلية الا بالقدر الذي ترغب فيه النخب الحاكمة .

المبحث الثاني : مظاهر وإشكال تجارب التعددية السياسية في المشرق العربي

مما لاشك فيه ان المقاربة من تحديد مفهوم التعددية السياسية وعلاقتها بالديمقراطية يلمس جانبا أحاديا من الحقيقة لان جوهر كل مفهوم سياسي يتحدد عادة في ظل التوجهات العميقة داخل كل مجتمع ومن ثم تتوقف فاعليته على هذا التفاعل المجتمعي وهنا يكمن التفريق بين كون التعددية حقيقية تتمثل بوجود احزاب سياسية مختلفة في برامجها وايديولجيتها ومناهجها وهي تتنافس بحرية فيما بينها على السلطة في اطار عملية الانتخابات الديمقراطية التي تجري بشكل دوري او قد تكون التعددية السياسية شكلية لاتحمل الا مظاهر التعددية السياسية من وجود تعدد حزبي في ظل هيمنة حزب او تسلط فئة او حكومة .

واستنادا الى ماسبق يمكن ان نميز بين إشكال متعددة من مسالة تبني الخيار التعددي وهي :

١. الرفض لمبدأ التعددية في إطار الممارسة السياسية.
٢. القبول بضوابط وشروط لمبدأ التعددية السياسية وتطبيقاتها .
٣. القبول بمبدأ التعددية السياسية في ممارسة العملية السياسية .

ومن خلال ما تقدم نجد ان دول المشرق العربي قد تراوحت تجارب دولها في الحكم بين منع التعددية والاحزاب السياسية كلية او احتوت على تجارب ذات تقاليد في ممارسة العمل السياسي بالرغم من الصعوبات التي شابتها ، او الدول التي اتجهت منذ نهاية ثمانينيات القرن الماضي نحو تبني التعددية لجملة ظروف ومعطيات داخلية وخارجية وسوف نتطرق الى نماذج من هذه التجارب .

اولاً : التعددية السياسية في دول الخليج العربي

بالرغم من طبيعة الدولة الخليجية تاخذ شكلا مختلفا نسبيا عن باقي دول المنطقة من حيث العلاقة بين الدولة والمجتمع ، نجد ان هذه الدول ماتزال لاتسمح بالعمل الحزبي داخل اطار مجتمعاتها . ولقد كانت أحداث حرب تحرير الكويت عام (١٩٩١) من أهم الإحداث التي فرضت معطيات جديدة إزاء مستقبل التطور السياسي والاجتماعي في دول الخليج العربي وقد أسهمت في بروز فعاليات داخلية باتجاه تبني تغيرات سياسية تفاوتت درجة فعاليتها من دولة الى اخرى واتخذت اشكالا متعددة من المطالب السياسية التي قدمتها بعض الفئات والعناصر الى النخب الحاكمة [١٧] . الا ان الملاحظ لتلك المطالب الشعبية يجدها تتبلور حول توسيع دائرة المشاركة السياسية وتوفير ضمانات لحرية الراي والتعبير واعتماد الوثائق الدستورية في الحكم ، ولم تتضمن تلك المطالب باقامة تعددية حزبية او كفالة تشكيل الاحزاب السياسية ، مما يدل على ان موضوع الاحزاب السياسية في دول الخليج مازال غير مطروح على مستوى العمل السياسي [١٨] . فدساتير اغلب الدول الخليجية نصت على حرية قيام الجمعيات وتكوينها كما في المادة (٤٣ من دستور دولة الكويت) والمادة (٣٣ من الدستور الدائم لدولة الامارات العربية المتحدة) والمادة (٤٥ لدستور دولة قطر لعام ٢٠٠٣) وقد كان لبعض التيارات والجمعيات دور بارز في العمل السياسي ولكنه ايضا لم يرتقي او يتبلور لمستوى عمل الاحزاب السياسية [١٩] .

لقد اصبح اليوم تيارا قويا وموثرا داخل الدول الخليجية ينمو بفعل عوامل داخلية او خارجية ويطرح مطالب سياسية تتعلق بالمشاركة السياسية ، اضافة الى وجود جدل ونقاش حول فكرة انشاء احزاب سياسية وقد توجت هذه الاراء والمواقف حول اقامة احزاب سياسية بمواقف جديدة ومغيرة عن ثقافة وتوجهات الدول الخليجية وتمثلت من خلال [٢٠]:

١. دعوة الامين العام لمجلس التعاون الخليجي عبد الرحمن العطية خلال ندوة الأسبوع الثقافي في قطر في ٢ ابريل ٢٠٠٦ (أقامة منابر سياسية في دول الخليج لاستقطاب تيارات وقوى في المجتمعات الخليجية .... رغم انها قد لاتتخذ اشكال نمطية وحزبية وقد تكون جمعيات سياسية او حقوقية) .
٢. في ٢٩ يناير ٢٠٠٥ تم الإعلان عن تأسيس احد الاحزاب السياسية في الكويت (بشكل غير قانوني) تحت اسم حزب الأمة .

٣. بعد اعلان الحركة الدستورية الاسلامية الكويتية في ١٤ ابريل ٢٠٠٦ انها بصدد تجهيز ديباجة خاصة بقانون الاحزاب يقدم الى مجلس الامة الكويتي ، اعلن رئيس مجلس الامة الكويتي (ان الاحزاب ضرورة في الكويت لاستمرار النهج الديمقراطي).

ثانياً : التعددية السياسية في الاردن

منذ تأسيس الدولة الاردنية عام ١٩٢١ والاحزاب السياسية تلعب دورا مهما وفاعلا في الحياة النيابية والسياسية الاردنية . وباستلام السلطة من قبل الملك عبد الله قام بانشاء اول مجلس تمثيلي نيابي عام ١٩٢٨ ، وفي عهد الملك طلال شرع دستور عام ١٩٥٢ الذي اقر مبدا التعددية السياسية [٢١] .

وقد تم منع الاحزاب السياسية في الاردن عام ١٩٦٧ ، غير ان الحياة الحزبية عادت عام ١٩٨٩ وجرت الانتخابات وفق اسس التعددية ، وصدر بعدها قانون الاحزاب السياسية والجمعيات رقم (٣٢) لسنة ١٩٩٢ لينظم العمل الحزبي في المملكة الاردنية ، والذي قامت على اساسه الانتخابات والعمل الحزبي منذ عام ١٩٩٣ .

لقد شكلت العودة الى التعددية السياسية معيارا للانتخابات بعد فترة انقطاع دامت حوالي اثنان وعشرين عاما منعطفا في التاريخ السياسي للاردن ، اذ سبقت الانتخابات جملة من الامور والعوامل الخارجية والداخلية دفعت بالنتيجة الى العودة للحياة الديمقراطية:

فعلى المستوى الخارجي : كان لفقدان الامال التي كانت معلقة بالاتحاد السوفيتي في تحقيق سند موضوعي للقضايا العربية ، وهذا ما انعكس بشكل واضح على المنطقة فيما بعد حيث وظفت الولايات المتحدة وضعها الدولي المتفوق بانتهاج مبدا التدخل والذي تكرس بصورة جلية في حرب الخليج الثانية (تحرير الكويت) ، ومن جهة ثانية اصبحت الولايات المتحدة هي الراعية لعملية السلام في منطقة الشرق الأوسط [٢٢] .

اما على الصعيد الاقليمي فقد جرت الانتخابات في ظروف استمرار الحد الادنى من التضامن العربي الرسمي ، إضافة الى فك الارتباط مع الجانب الفلسطيني عام ١٩٨٨ [٢٣] .

وعلى المستوى الداخلي ، فقد شكلت الأوضاع الداخلية الاقتصادية الصعبة عاملا موثرا في نشاط الاحزاب والقوى السياسية من خلال اهتمامها بقضايا المواطن الأساسية . إضافة الى مارافق احداث الشغب والتمرد التي حدثت في مناطق كانت تعد موالية للسلطة والملك .

وهكذا شكلت العودة الحياة البرلمانية عام ١٩٨٩ واجراء الانتخابات وفق أسس التعددية إعادة الاعتبار للسلطة التشريعية وجعلت الباب مفتوحا امام حدوث إصلاحات سياسية اكثر تقدما وهذا ماحصل فيما بعد حيث اقر قانون الاحزاب السياسية عام ١٩٩٢ وتشكل اكثر من ٢٠ حزبا سياسيا [٢٤] .

ويمكن أدراج اهم الاحزاب الممثلة في مجلس النواب الاردني : (جبهة العمل الاسلامي : شاركت في انتخابات عام ١٩٨٩ و ١٩٩٣ وقاطعت انتخابات عام ١٩٩٧ ، الحزب الوطني الدستوري : تأسس عام ١٩٩٧ وهو تجمع من عدة احزاب . حزب البعث الأردني ، الأرض العربية ، الشيوعي الأردني) .

ثالثاً : التعددية السياسية في لبنان

لعل أبرز ما يميز تجربة العمل التعددي في لبنان هو استمرار عملها في الحياة السياسية في ظل ثبات الحريات السياسية والاجتماعية المكفولة دستورياً. فالتجربة التعددية في لبنان غنية ومتنوعة وقديمة العهد حتى قبل نشوء الدولة. وترتبط فاعلية ودور التعددية السياسية في لبنان بتأطير عملية المشاركة لمجمل الحياة السياسية اللبنانية، كما ترتبط بعلاقة وثيقة مع البنى الدستورية والقواعد القانونية المنظمة لممارسة عملها وتنظيم أهدافها ونشاطها، فمنذ ولادة الدولة اللبنانية فرضت البنية الاجتماعية الأسس التي تقوم عليها الية العمل السياسي اذ إن الأنموذج السياسي للنظام اللبناني استطاع أن يتأقلم مع نظام قيم دارت حولها الممارسة السياسية منذ الاستقلال وما زالت لغاية الوقت الحاضر، فالدولة غير سلطوية والمجتمع تعددي ومفتوح والأحزاب السياسية بقيت قائمة وفاعلة ومواكبة للتطورات التي مرت بها الدولة منذ مرحلة الانتداب مروراً بالمرحلة الممتدة بين الاستقلال واندلاع الحرب الأهلية عام (١٩٧٥م) وصولاً إلى مرحلة ما بعد الحرب ولغاية الوقت الحاضر. غير انه لازال التشريع اللبناني يعتمد قانون الجمعيات العثماني الصادر في (٣ أب ١٩٠٩م) رغم كونه من حيث المبدأ والتطبيق يُعد قانون ليبرالي بمضامينه [٢٥] . كما

أن الدستور اللبناني لسنة (١٩٢٦م)، الذي اتسم بليبرالية عامة قد أشار في مقدمته (أن لبنان جمهورية ديمقراطية برلمانية تقوم على احترام الحريات العامة وفي طليعتها حرية الرأي والمعتقد...). ونصت المادة (١٣) على (أن حرية الرأي قولاً وكتابة وحرية الطباعة وحرية لاجتماع وحرية تأليف الجمعيات كلها مكفولة ضمن دائرة القانون) [٢٦] . الا انه لم تشر تلك النصوص صراحة إلى مسألة التعددية او تعدد الأحزاب السياسية، وهذا ماجعل فضاءات الحرية (تتسع أو تضيق) بحسب الأوضاع السياسية في البلد وبحسب طبيعة التوازنات السياسية الداخلية ونوعية التأثيرات الخارجية في السلطة من جهة ثانية . وقد جرت في لبنان عدة محاولات لتنظيم عمل الجمعيات ولاسيما ما جاء في المرسوم الاشتراعي رقم (١٥٣ لسنة ١٩٨٣م) الصادر بحكم الصلاحيات الاستثنائية لحكومة الوزان في محاولة منها لأخضاع عمل الجمعيات السياسية وغير السياسية لرقابة واجراءات مشددة لكنها بقيت هامشية واستمر الركون إلى القانون العثماني، حتى في ظل التعديلات الدستورية لسنة (١٩٩١م) التي جاءت بعد اتفاق الطائف لم تتم الإشارة إلى الأحزاب في الدستور[٢٧].

وبذلك ارتبطت التجربة الديمقراطية في النظام اللبناني بنظام قيم عام يتعلق بطبيعة النظام السياسي، وطريقة ممارسة السلطة من جهة والتركيبة المجتمعية من جهة أخرى، ووفقاً لأسس وقواعد العملية الديمقراطية اعتبرت تعددية الأحزاب السياسية القيمة المؤسسية لتلك القيم فتمحورت حولها وسيلة التعبير والأداء وطريقة الوصول ونوعية المشاركة في الحكم، ومن ثم جسدت الآليات المحددة لتنظيم الممارسة التنافسية في العمل السياسي وتكريس تلك المنافسة في أطار بنية سياسية يرتكز عليها النظام السياسي في أطار سعيه لكسب التأييد الشعبي والشرعية السياسية.

إن الطابع التعددي الذي اتسم به النظام الحزبي في لبنان لم يشهد دوراً مهماً في العملية السياسية إذ إن تشكيل المجتمع السياسي وتكوين السلطة نظراً إلى المعايير التي يفرضها الوضع الطائفي في الجوانب العددية، والاقتصادية، والاجتماعية، والتاريخية، والسياسية جعل الإدارات والمراكز والمؤسسات تتضمن زعماء واتباع طوائف تتفق على أصدار القرارات بصورة جماعية وتوافقية تساومية وأن رفض أي طرف من الأطراف الأساسية لأي قرار يؤدي إلى تجميده، بغض النظر عن الموقع والقوة الشعبية التي يتمتع

بها كل طرف، إذ أن نسبة كبيرة من الأحزاب السياسية تتمتع بحضور في الحياة السياسية لاقترابها من الطوائف وبعض الأحزاب أدخلت إلى الحكم بفعل أوضاع التسوية التي فرضتها الحرب الأهلية كما حافظت بعض الأحزاب على وجودها في الحكم لالتزامها بالمشاريع الطائفية.

ومن رحم هذا الواقع بني النظام السياسي على شكل من الديمقراطية التوافقية والتوزيع الطائفي للسلطة، وهذهِ الممارسات انعكست سلباً على الحياة الحزبية السلمية، فتداخل ما هو حزبي بالطائفي والتقليدي بالمؤسسات الحديثة، وقد جعل وسائل الحياة الديمقراطية وأدواتها في لبنان تراعي الشكل بينما تحكمت بمضمونها مفاعيل اجتماعية وتجاوزت الأسس السياسية التي تتبعها السلطة وتمارسها الأحزاب السياسية، مما فرض على الجميع ثقافة تخضع لموضوع الوراثة السياسية المنافية لثقافة العمل الحزبي المؤسساتي [٢٨]. وهكذا يتمثل أمامنا ضعف التعددية الحزبية في الحياة السياسية اللبنانية لأسباب ودوافع كامنة في البنية الاجتماعية، والسياسية، والثقافية مما أبعدها عن مجموعة المستلزمات والمواصفات المضمونة لتجديد فرص العمل السياسي وفاعليته، مما افضى إلى تكريس ثقافة ديمقراطية تدور حول اقتسام السلطة وتوزيعها وفق حصص لا تداولها[٢٩] .

رابعاً : التعددية السياسية في اليمن

تعد اليمن واحدة من الدول العربية التي اصابتها رياح الديمقراطية والتغيير والتي جاءت استجابة للمتطلبات الداخلية والدولية ، فسعت الى الاخذ بالتعددية السياسية واصدرت العديد من التشريعات والقوانين بهذا الخصوص بالرغم من ان جوهر العملية الديمقراطية برمته لم يحدث تاثيرا في جوهر تداول السلطة واسلوب ممارسة الحكم . لقد كان الاعلان عن قيام التعددية الحزبية والسياسية في اليمن مترافقا لاعلان الكيان الجديد المتمثل بالجمهورية اليمنية (توحد شطري اليمن الشمالي والجنوبي في دولة واحدة) في ٢٢ مايو ١٩٩٠ ، وكان ذلك سابقا على اصدار قانون الاحزاب والتنظيمات السياسية رقم ٦٦ لسنة ١٩٩١ .

وتجد الظاهرة الحزبية بروزها وتطورها ببدء الحركة الوطنية المعارضة لنظامي الحكم اللذان كانا قائمين في كلا الشطرين قبل الوحدة وارتباطها بالخصوصيات التي حصلت في الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية ومن ثم السياسية في كل شطر منهما[٣٠].

وبعد اعلان الوحدة عام ١٩٩٠ وتبني الخيار التعددي ظهرت على الساحة السياسية اليمنية العديد من الاحزاب والتنظيمات السياسية الحديثة منها والتاريخية التي اصبح لها الحق في ممارسة نشاطها في اطار النظام الدستوري والقانوني المتبع في اليمن[٣١].

وبالرغم من اشتراك اليمن في بعض الخصائص السياسية التي تطبع احياة السياسية العربية ، ولاسيما مايتعلق بتداول السلطة وضعف القوى الحزبية وفقدان الثقة في العملية الديمقراطية وتدني القيم الديمقراطية في هياكلها التنظيمية الى جانب النظرة السائدة حول استخدام التعددية السياسية كوسيلة للتنفيس السياسي ، فان الحياة السياسية عامة والحزبية خاصة في اليمن تتميز بطابع خاص وفقا لمقومات هذا المجتمع المتأصل من عمق التاريخ ، وقد تميزت هذه التجربة ببعض الخصائص [٣٢] :

١. عدم استبعاد أي من التيارات السياسية ولاسيما الاحزاب الإسلامية ومتجاوزة بعض المعرقلات الموجودة ضدها في بعض الدول العربية .
٢. إمكانية التحالف بين الحزب الحاكم والاحزاب المعارضة في الحكم بالرغم من تعثرها في انتخابات عام ١٩٩٧ .
٣. شهدت عملية انقسام حزبي شديد او ماتسمى بـ (تفريخ الاحزاب) واستغلال تلك الاحزاب من قبل الحزبان الحاكمان في مواجهة بعضهما البعض .
٤. ضعف الوعي السياسي لدى الغالبية إضافة الى الأمية في الثقافة في العمل الحزبي وضرورته وعدم الإلمام بالحقوق والواجبات .
٥. تميزت الحياة السياسية اليمنية عامة بغلبة المؤسسة القبلية وسطوتها ، اذ ان الولاء القبلي مازال أهم وأول محدد لخيارات الفرد السياسية .
٦. انعدام القدرة التنافسية لاحزاب المعارضة مع بعضها البعض من جهة وفيما بينها وبين الحزب الحاكم من جهة اخرى ، وهذا ظهر من خلال انتخابات عام ١٩٩٣ و عام ٢٠٠٣

٧. ومن خلال ما احرزته تجربة الانتخابات النيابية في اليمن نجد انه في انتخابات عام ١٩٩٣ قد تم رسم المعالم الرئيسية للواقع السياسي لليمن وتمت تصنيف الاحزاب الى احزاب فاعلة واحزاب هامشية ومن ثم استقرت في عام ١٩٩٧ وتبعتها انتخابات عام ٢٠٠٣ التي حسمت تفرد حزب المؤتمر الشعبي العام وابقت اهتمامات الاحزاب الاخرى في إنضاج العملية السياسية بعيدا عن تداول السلطة .

ويمكن ان نسجل اهم الاحزاب السياسية في اليمن [٣٣] :

١. المؤتمر الشعبي العام ، وهو الحزب الحاكم ورئيس الحزب الرئيس السابق علي عبد الله صالح
٢. التجمع اليمني الديمقراطي وهو صيغة تحالف تضم ثمانية احزاب وقد أعلن تأسيسه في عام ١٩٩٥ .
٣. التكتل الوطني للمعارضة أعلن عنها في أغسطس ١٩٩٣ وتضم خمسة احزاب
٤. التجمع الوطني للإصلاح وهو من الاحزاب الدائمة التنسيق مع المؤتمر الشعبي
٥. الحزب الوطني الاتحادي وهو حزب منشق عن المؤتمر الشعبي .

خامساً : التعددية السياسية في العراق

كان للتغيير الذي حصل للنظام السياسي والحزبي في العراق عام ٢٠٠٣ ، على اختلاف طبيعته ونوعه والوسيلة المستخدمة لهذا التغيير اثر فاعل في ظهور توجه فرض نفسه بقوة نحو تبني التعددية السياسية فكرا وممارسة [٣٤] .

وبالرغم من كون جذور التعددية السياسية ترجع الى فترة ما قبل الاستقلال وظهور احزاب وتيارات سياسية عبرت عن نفسها بأشكال مختلفة وفي فترات مختلفة من تاريخ العراق الحديث [٣٥] . فان إقدام الولايات المتحدة الأمريكية على احتلال العراق عام ٢٠٠٣ قد لعب دورا رئيسيا مباشرا في تغيير الاتجاهات الفكرية والسياسية والحزبية العراقية حيث تحول النظام الشمولي المستند الى أيديولوجية الحزب الواحد الى نظام ديمقراطي يفتح الباب للتعددية السياسية الحزبية في التنافس على أدارة شؤون الحكم وهذا ما فتح المجال امام ظهور العديد من الاحزاب والحركات والتجمعات السياسية حديثة النشأة ، اضافة الى الاحزاب القديمة التي كانت تعمل وفق طابع سري [٣٦].

ويمكن ادراج اهم القوى والحركات والاحزاب التي ظهرت في العراق منذ عام ٢٠٠٣ والتي توزعت ضمن تيارات اساسية :

١. التيار الاسلامي : وهو يتمثل بـ (حزب الدعوة الاسلامية، المجلس الاسلامي العراقي الاعلى حزب الفضيلة الاسلامي ، الحزب الاسلامي العراقي ، حركة العراق الاسلامية ،التيار الاسلامي الديمقراطي ، حزب الدعوة تنظيم العراق ، الحزب الاسلامي الكردستاني ، حركة حزب الله ....) .
٢. الاحزاب الوطنية : وتتكون من (حزب المؤتمر الوطني ، حزب الجبهة الوطنية تجمع الديمقراطيين المستقلين ، الحركة الملكية الدستورية ، حركة الاخاء والسلام الاتحاد الوطني الكردستاني ، الحزب الديمقراطي الكردستاني....) .
٣. التيار القومي : ويتمثل بالاحزاب والحركات التالية (الحزب الاشتراكي الناصري ، حزب تجمع الوسط الديمقراطي ، حركة الوفاق ، حركة الديمقراطيين الاحرار ، حزب الاصلاح والتنمية ، التحالف من اجل العراق) .
٤. هناك عدد كبير من الاحزاب ظهرت نتيجة انشطار الاحزاب وانشاء احزاب جديدة .

اما اهم سمات الحياة الحزبية في العراق يمكن تلخيصها بما يلي [٣٧] :

١. النمو الكمي للظاهرة الحزبية حيث يتضح التزايد المتسارع في عدد الأحزاب والتنظيمات السياسية التي تمارس العمل الحزبي والسياسي فقد بلغت عدد الكيانات السياسية التي سجلت في المفوضية العليا للانتخابات في يناير ٢٠٠٥ والتي تمارس النشاط الحزبي (١٦٧) كيان سياسي مابين حزب وحركة وتجمع، اما في الانتخابات الثانية في ديسمبر ٢٠٠٩، فقد بلغت عدد الكيانات المسجلة (٢٤٩) تنظيم .
٢. باستثناء الاحزاب الإسلامية يلاحظ غياب الفعل السياسي المؤثر للأحزاب الإيديولوجية – التاريخية في التشكيل الجمعي للراي العام .
٣. ظاهرة التشظي ولانقسامات الحزبية التي أصابت كافة أشكال التنظيمات السياسية في العراق فمثلا انقسم الحزب الناصري الى أربعة احزاب .

٤. تتسم التشريعات التي نظمت العملية السياسية في العراق بعد عام ٢٠٠٣ ، الى جانب عوامل أخرى ، بالمساهمة في تعزيز ظاهرة التزايد في عدد الاحزاب ومنها قانون ادارة الدولة وقانون الاحزاب والكيانات السياسية رقم (٩٧) لسنة ٢٠٠٤ وقانون الانتخابات رقم (٩٦) لسنة ٢٠٠٤ ، اذ سمحت هذه التشريعات الحق لكل فرد بان يؤسس كيانا سياسيا مؤهلا للتنافس في الانتخابات اذا قدم تأييد موقعا من قبل (٥٠٠) ناخب مؤهل .

٥. تاثر التجربة التعددية بظروف البلد عامة وخضوعه للاحتلال .

وبالرغم من جملة المؤثرات التي تعترض التجربة التعددية فانها تعد الخطوة الاولى في اتجاه النظام الديمقراطي اذ ان الصعوبات المتوارثة من النظام السابق لايمكن حلها بسهولة ويسر كذلك الظروف الحالية وانما تحتاج الى جهد وخبرة وهي تأتي من خلال التجربة .

سادساً : التعددية السياسية في سوريا

في سوريا قبل عام ١٩٦٣ كانت الاحزاب السياسية ذات نشاط سياسي فعال ومؤثر في الحياة السياسية، وقد حظر اغلب تلك الاحزاب من العمل السياسي مثل (الاخوان المسلمين) بعد سيطرة حزب البعث على الحكم منذ عام ١٩٦٣ . ويوجد في الوقت الحاضر نظام يوصف تعدد حزبي شكلي يسيطر عليه حزب البعث وهو يسيطر على الحياة السياسية عامة بالرغم من وجود مجموعة من الاحزاب في إطار (الجبهة الوطنية الوحدوية) ولاوجود لأي حزب مسموح له خارج هذا الإطار وهذه الاحزاب هي[٣٨]:

(الحزب الشيوعي ، الاتحاد الاشتراكي العربي ، منظمة الوحدويون الاشتراكيين ، حركة الاشتراكيين العرب) .

وعلى أساس تلك الحقائق تتكشف المعالم الرئيسية لأسس واليات ممارسة الحكم وموقع الحزب القائد في تلك الآلية التي يستمد منه القوة السياسية، والإدارية، للنظام السياسي وفي حدود هذا الوصف يمكن تحديد أهم ملامح وسمات آلية الحكم في النظام السياسي السوري قبل الأحداث التي ابتدأت منذ آذار/مارس عام ٢٠١١ م والتي طالبت بانهاء الفساد وكبت الحريات والمتمثلة بـــ :

أ. إلغاء التعددية السياسية التي هي جوهر النظام الديمقراطي، فبالرغم من وجود جبهة تضم عدة أحزاب، فأنها من حيث الواقع سوى واجهة تخفي نظام الحزب الواحد الذي يجعل من المشاركة مقبولة في نسق وقناة واحدة وذات توجهات وأهداف محددة تعبر عن إرادة الأقلية الحزبية.

ب. تكريس مبدأ الشرعية الثورية في العمل السياسي على حساب الشرعية العقلانية والدستورية.

ج. غياب مبدأ السيادة الشعبية واحتكار السلطة، إذ وفق المادة (٨) من الدستور أصبحت السيادة للحزب ومن ثم قائد الحزب الذي يمثل السلطة الفعلية أما باقي السلطات فأنها تمارس اختصاصاتها تحت إشراف وتوجيهات الحزب القائد.

د. تتبع هيمنة الرئيس من كونه رئيس الحزب وقائد الجيش ولديه حق نقض قرارات مجلس الشعب، وسلطات واسعة منحها أياها قانون الطوارئ لسنة (١٩٦٣م)، فضلاً عن المسؤوليات النابعة من كونه رئيساً للجبهة الوطنية والتقدمية.

هـ. يتميز النظام السياسي بتركيز السلطة مما يجعل فكرة توازن السلطات أو فصلها شيء من الخيال، فالرئيس يسيطر على السلطات الدستورية كافة وهو من الناحية الديمقراطية ليس منتخباً في أطار تنافسي وإنما على تزكية الحزب الذي هو رئيسه.

و. عدم وجود منظمات ومؤسسات المجتمع المدني المعينة بالحقوق السياسية والإنسانية فلا تملك هذهِ المنظمات حق العمل وهي غير مصرح لها قانوناً [٣٩].

وفي شباط ٢٠١٢ صدر خامس دستور دائم للبلاد منذ أن ولدت الدولة السورية بمفهومها الحديث عام ١٩٢٠. وكان استبدال الدستور قد جاء نتيجة "حزمة إصلاحات" وعد بها الرئيس بشار الأسد لمحاولة احتواء الاحداث التي اندلعت ضمن موجة الثورات والانتفاضات العربية التي شهدتها المنطقة العربية واسفرت عن سقوط عدد من النظم السياسية العربية. قبل الدستور الحالي كان الدستور المعمول به قد صدر إبّان حكم الرئيس حافظ الأسد في اذار ١٩٧٣ وبطريقة مشابهة، إذ شكلت لجنة ثم جرى الاستفتاء عليه ونشر على إثره، أما دستوري عام ١٩٢٨ و ١٩٥٠ فكانا قد وضعتهما جمعية تأسيسيّة منتخبة ديمقراطيا. وعلى العموم ينصّ الدستور الحالي على المساواة بين المواطنين ويعترف بالتنوّع الثقافي في البلاد ويلزم الدولة بحفظه، ويعتبر الحرية "حقًا

مقدسًا" ويتيح التعددية السياسية والاقتصادية وينصّ على الفصل بين السلطات رغم تداخلها بشخص رئيس الجمهورية ، ومن الانتقادات الأخرى الصلاحيات الواسعة التنفيذية والتشريعية وفي مجال القضاء الممنوحة للرئيس وعدم منح البرلمان صلاحيات واسعة كمنح الثقة للحكومة أو المصادقة على تعيين الوزراء وكبار الموظفين وحصر التشريع بيده بهدف تحقيق توازن السلطات ومجابهة السلطة التنفيذيّة، أيضًا فإن تطبيق الحريات العامة كما نصّ عليه الدستور فهو معرض بدوره للتشكيك، إذ أن أغلبها كان منصوص عنه في دستور ١٩٧٣ دون أن تعرف شيء من التطبيق .

الخاتمة

تضمنت منطقة المشرق العربي عدد من الدول المتباينة في أنظمة حكمها فهي تتوزع بين جمهورية وملكية وأميرية وقد شهدت هذه الدول عند بداية حصولها على الاستقلال على تطبيق أنظمة سياسية تاخذ بالتعددية السياسية كجزء من متطلبات تلك المرحلة ، ثم مالبثت ان اتجهت اغلبها نحو تقييد الحياة السياسية او الاخذ بنموذج الحزب الواحد (هذا بالطبع لايشمل دول الخليج العربي التي لها خصوصيتها النابعة من عوامل متعددة داخلية وخارجية) .

وفي نهاية الثمانينيات من القرن الماضي اتجهت كثير من هذه الدول ولو شكليا الى تبني الديمقراطية والتعددية والسماح لانفتاح سياسي يسمح المنافسة بين الاحزاب السياسية وتوسيع المشاركة السياسية وإجراء انتخابات ذات مستويات متعددة .

ورغم ذلك فقد بقيت الهياكل السياسية والمؤسسات لم تحدد طريقة او الية السلوك السياسي لعملية التداول للسلطة ، اذ ان من الأسس الضرورية والجوهرية لقيام الديمقراطية بشكل جدي هو قيام انتخابات دورية نزيهة تودي الى تداول السلطة بشكل سلمي وتنافسي ، وبالتالي يمكن القول ان الأخذ بالتعددية السياسية معيارا للانتخابات بعد انقطاع دام عقود في الدول التي تبنتها بعد الاستقلال او التوجه نحو الأخذ بالمبادئ الديمقراطية في الدول التي لم تشهد تعددية حزبية تعد منعطفا جديدا ومنعشا لأمال وتطلعات شعوب دول المشرق العربي في المساهمة والمشاركة في العملية السياسية لأنظمة حكم دولهم وهي وان كانت تجربة مازالت في بدايتها وتحددها عوامل داخلية وخارجية عديدة فانها أولا وأخيرا

هي ستكون في حال نجاحها واغناءها عامل سند موضوعي للقضايا الوطنية والاقليمية وعملية تطوير حقيقي للحياة السياسية التي بقيت مغلقة باتجاهات احادية تخدم الفئات الحاكمة التي اغلقت البنى السياسية وكل الفرص أمام وسائل واليات وقنوات المشاركة السياسية من تحقيق مطالبها وتحركاتها الشرعية ، فالبنية الحزبية مازالت تتسم في اغلب تلك النظم السياسية تعلي من شان نمط الحزب المسيطر او المهيمن على ساحة العمل السياسي مقابل تمثيل محدود وهامشي لأحزاب وتنظيمات سياسية عديدة ، وهذا الواقع افرز أثره السلبي على التعددية السياسية التي أخذت بها النظم من ناحيتين أساسيتين أولهما ضمور دور المعارضة في الحياة السياسية لاعتبارات بنيوية وذاتية تتعلق بضعف وهشاشة دورها ، وثانيهما استمرار تهميش دور البرلمانات في الحياة السياسية من حيث التشريع والتمثيل والمراقبة من خلال أدارة قوانين الانتخابات بالشكل الذي يوجهها ولضمان فوز احزاب النخب الحاكمة . وتلكم هي في الواقع إشكالية الحكم ومعضلته الرئيسة الذي يولد من شكلية الممارسة السياسية وانغلاق البنية السياسية ، وفقدانها شروط ومستلزمات وجود الآليات الضامنة لتحديد عوامل الصراع والتنافس داخل المجتمع بما ينمي وحدة مجتمعية مميزة في أطار نظام سياسي شرعي حديث ومستقر لاينكر الاعتراف بالسيادة الشعبية بعدها أساس ممارسة السلطات العامة من خلال انتخابات حرة وعامة ودورية وتكريس كل ماهو ضامن لحقوق أفراد المجتمع كافة وتامين العدالة الاجتماعية لتجنب تهميش الفئات الاجتماعية ثقافيا وسياسيا .

Research Summary

The Arab states and most Arab states eastern, who are tended to develop political life through the adoption of political pluralism in a manner determined mechanism of political behavior and the evolution of political structures and institutions by allowing public to social forces to participate in public decisions of the community and the work of political parties in electoral competition for parliamentary seats, and despite the fact that Arab political life indicators in general did not rise to the influence of the devolution of power is real, but it has seen a degree of openness and democratic reforms on their own political structures since the beginning of the nineties of the last century, a positive shifts towards democratization. Our research is decided in to two section the first is concerning the concept of political pluralism and the factors leading to adopting the plural choice and the obstinateto which impending this choice . the second chapter will deal with case from the Arab states eastern which adopted the pall toward political pluralism since the last century.

الهوامش

(١) رعد صالح الالوسي ، ظاهرة التحول نحو التعددية في العالم الثالث ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، ١٩٩٨، ص٩.

(٢) احمد صدقي الدجاني ، التعددية في الفكر العربي الإسلامي ، في سعد الدين إبراهيم وآخرون : التعددية السياسية والديمقراطية في الوطن العربي ، سلسلة الحوارات العربية ، ط١ ، عمان ، منتدى الفكر العربي ، ١٩٨٩ ، ص ٢٥ .

(٣) وحيد عبد المجيد : الديمقراطية في الوطن العربي ، في : على خليفة الكواري وآخرون : المسألة الديمقراطية في الوطن العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ، ط٢، ٢٠٠٠ ،ص ٢٦٣ .

(٤) رياض عزيز هادي : العالم الثالث من الحزب الواحد الى التعددية ،سلسلة أفاق ،بغداد ، دار الشؤون الثقافية العامة ، ص٦٥ .

(٥) المصدر السابق نفسه ، ص ٦٤ .

(٦) سناء كاظم ، التوجهات الفكرية لأنظمة دول العالم الثالث في ظل النظام العالمي الجديد ، مجلة العلوم السياسية ، بغداد ، العدد ٣١ ، السنة ١٦ ، تموز ٢٠٠٥ ، ص ١٥٢ .

(٧) ينظر ، عبد الله صالح ، عرض كتاب الموجة الثالثة للتحول الديمقراطي في القرن العشرين لصامؤيل هنتنغتون ، مجلة السياسة الدولية ، العدد ١١٢،ابريل ١٩٩٣، ص ٢١٦ .

(٨) احمد ثابت ، التعددية السياسية في الوطن العربي ، تحول مقيد وافاق غائمة ، مجلة المستقبل العربي ، العدد ١٥٥ ، كانون الثاني ١٩٩٢، ص ٦ .

(٩) المصدر السابق نفسه ، ص ٧ .

(١٠) غانم محمد صالح : التحول الديمقراطي في الوطن العربي بين وهم التعبير ورغبة التغيير ، مجلة العلوم السياسية ، العدد ٢١ ، السنة ١٠، تموز ٢٠٠٠، ص ٢٠ .

(١١) رياض عزيز هادي ، مصدر سبق ذكره ، ص ٧١ .

(١٢) احمد ثابت ، مصدر سبق ذكره ، ص ٧ .

(١٣) سناء كاظم ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٥٦ .

(١٤) حسين علوان ، إشكالية التعددية السياسية في العالم الثالث ، مجلة العلوم السياسية، العدد١٢ ، السنة الخامسة ، ١٩٩٤ ، ص ٩٥ .

(١٥) ينظر بذلك : ورشة العمل التي اقامها معهد واشنطن لسياسات الشرق الأوسط باشراف استشاريو وزارة الخارجية الأمريكية لشؤون الديمقراطية ، ونشرت على الموقع الالكتروني http://www.annabaa.org/ لشبكة النبا المعلوماتية بتاريخ ٢٢ كانون ٢٠٠٦ .

(١٦) المصدر السابق نفسه .

(١٧) ابتسام الكتبي ، التحولات الديمقراطية في دول مجلس التعاون الخليجي ،في مجموعة باحثين ، الديمقراطية والتنمية الديمقراطية في الوطن العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ط ١ ، ٢٠٠٤، ص ٣٠٩

(١٨) المصدر السابق نفسه ، ص ٣٢٣ .

(١٩) هل تنشا أحزاب سياسية في دول الخليج العربي ، عالم المعرفة ، شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت) على الموقع الالكتروني http://studies.aljazeera.net/

(٢٠) صحيفة الدستور الصادرة عن مجلس الأمة الكويتي بتاريخ ٢٠٠٦/٣/٨ .

(٢١) محمد كنوش الشرعة ، التجربة الديمقراطية في الاردن ، الجذور الواقع التحديات الافاق ، في مجموعة باحثين ، الديمقراطية والتنمية الديمقراطية في الوطن العربي ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٧٦ .

(٢٢) جليل اسماعيل ، التعددية السياسية في الاردن جذورها الفكرية ، رسالة دكتوراه غير منشورة ،كلية العلوم السياسية جامعة بغداد ، ١٩٩٧ ، ص ٦٩ .

(٢٣) محمد كنوش الشرعة ، المصدر السابق ، ص ٢٨٦ .

(٢٤) الاحزاب السياسية في الوطن العربي ، عالم المعرفة ، شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت) على الموقع الالكتروني http://studies.aljazeera.net/

(٢٥) فريد الخازن، الأحزاب السياسية في لبنان، حدود الديمقراطية في التجربة الحزبية، المركز اللبناني للدراسات، بيروت، ط١، ٢٠٠٢ ، ص٥.

(٢٦) المادة ١٣ من الدستور اللبناني لسنة ١٩٢٦.

(٢٧) شفيق جحا، الدستور اللبناني تاريخه وتعديلاته، نصه الحالي (١٩٢٦- ١٩٩١) دار العلم للملايين، بيروت، ط١، ١٩٩١، ص٣٦.

(٢٨) رودريك كريم، هل فشلت التجربة الحزبية اللبنانية، جريدة النهار اللبنانية ، ١١ أغسطس ٢٠٠٤.

(٢٩) محمد كشلي، نقد الحياة السياسية اللبنانية، مراجعة وتحليل لأنماط العمل السياسي التقليدي والتغييري، دار ابن خلدون للطباعة والنشر، بيروت، ط١، ١٩٩٢، ص١٢٢.

(٣٠) بلقيس احمد الهايدي ، حركة المعارضة اليمنية ، بيروت ، دار الاداء ، ١٩٨٣ ، ص ٣٥ .

(٣١) ينظر : المركز الوطني للمعلومات في رئاسة الجمهورية اليمنية على شبكة المعلومات الدولية الانترنيت .
http://www.yemen-nic.info/NIC.org

(٣٢) محمد العزي الحميري، طارق احمد ثابت ، التحول الديمقراطي في اليمن ، مجلة الديمقراطية ، مركز الأهرام ، القاهرة ، العدد(٣٠) ،١٩٩٨ ، ص٥ – ص ٨ .

(٣٣) بلقيس احمد منصور أبو أصبع،الأحزاب السياسية والتحول الديمقراطي في اليمن ١٩٩١-٢٠٠١ ،دراسة منشورة على موقع المركز الوطني للمعلومات في رئاسة الجمهورية اليمنية ،
http://www.yemen-nic.info/NIC.org

(٣٤) سناء كاظم ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٥٦ .

(٣٥) غسان سلامة ، المجتمع والدولة في المشرق العربي، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ط ٢ ، ١٩٩٩، ص ٣٠ .

(٣٦) عبد الحسين شعبان ، تضاريس الخريطة السياسية العراقية ، مجلة المستقبل العربي ، بيروت ، العدد ٣٣٣، السنة ٢٩، تشرين الثاني ٢٠٠٦ ، ص ٤٨ .

(٣٧) أسماء جميل ، تطور الاحزاب السياسية في العراق ، مجلة مدارك ، بغداد ، السنة الثانية العدد السابع ٢٠٠٧ ، ص ٨٢- ص ٩٢ .

(٣٨) الحياة النيابية في الدول العربية ، شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت) على الموقع الالكتروني
http://studies.aljazeera.net

(٣٩) التبرير الذي قدمته الحكومة السورية أمام لجنة حقوق الإنسان في الأمم المتحدة هو أن تلك المنظمات لا تستطيع العمل وفق قانون الجمعيات رقم ٩٣ لسنة ١٩٥٨ وأن تلك الجمعيات يجب أن تنظم تحت شكل حزب سياسي.